الفصل الرابع

مشكلات صناعة الدواء فى مصر والمنطقة العربية

تتشابه مشكلات صناعة الدواء فى مصر وكافة بلدان المنطقة العربية، وربما يمكن القول أن البلدان العربية تتوارث مناخ المشكلات من بعضها البعض، وتعممه على بعضها البعض... ويتضح ذلك من المشكلات التالية:

١ ـ الخطأ الاستيراتيجى:

بينما تعتمد صناعة الدواء فى وجودها واستمرارها على البحوث والتطوير.. فإن هذا الاعتبار قد تلاشى فى مصر منذ أواخر الستيان، وجرى التركيز ـ أساسا ـ على التقدم الأفقى المتمثل فى زيادة عدد المصانع لتغطية الاستهلاك المحلى، طبقاً لسياسة «من يده إلى فمه»، ولم يحدث انتباه إلى أن الصناعة القائمة ليست أكثر من دمج صناعى للمواد الخام، طبقا لطرق ومواصفات معروفة عالميا، وأن ذلك أمر سهل ومحدود القيمة المضافة (أى محدود الربحية) ولا يمثل صناعة دوائية حقيقية، ولقد تكرر الخطأ نفسه فى كافة البلدان العربية المنتجة للدواء، وظل ولايزال المسئولون فى مصر وسائر البلدان العربية يفاخرون بالنسبة التى يغطيها الإنتاج المحلى من جملة الاستهلاك، متناسين تواضع القيمة المضافه، واستمرارية الاعتماد شبه التام على استيراد التكنولوجيا والمواد الخام، وغير مستوعبين لحقيقة أن صناعات الدواء فى اليابان أو إنجلترا أو السويد لايشارك إنتاجها الوطنى بأكثر من ٤٠ ـ ٧٠٪ من الاستهلاك المحلى، بينما لصناعاتها الوطنية أنصبة الأسد فى السوق العالمية. والمتفحص لشكل رقم ٤ يلحظ أن صناعة الدواء المصرية وصلت منذ عام ١٩٧٠ إلى «سقف» تقدمها، طبقاً للمؤشر المعمول به فى مصر، وهو تغطية الاستهلاك المحلى، فبينما زادت نسبة قيمة الإنتاج المحلى من اجمالى الاستهلاك من ١٠٪ عام ١٩٥٢ إلى ٨٢٪ عام ١٩٧٠؛ أى بزيادة مقدارها ٧٢٪ على مدى ثمانية عشر عاما؛ فإن هذه النسبة لم تزد على ٩٣٪ عام ١٩٩٥؛ أى بزيادة قدرها ١١٪ فقط على مدى خمسة وعشرين عاماً (١٩٧٠ إلى ١٩٩٥). ذلك كله يحدث فى غياب أى تقدم على أصعدة التشكيل الصيدلى غير التقليدى (راجع الجزء الخاص بالأوضاع التكنولوجية والعلمية على الساحة العالمية)، أو على أصعدة انتاج المواد الخام أو دوائيات التكنولوجيا الحيوية أو تشييد أدوية جديدة. وفى تقديرنا أنه فى غياب قدرات بحث وتطوير حقيقية لصناعة الذواء فى بقية البلدان العربية.. فإن السيناريو المصرى نفسه سيتكرر.

٢ ـ ضعف التعاون العربى ـ عربى فى مجال صناعة الدواء:

بينما تحتاج صناعة الدواء للتحالفات البحثية والتسويقية والتجارية كما هو مشاهد فى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وبعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية.. فإن هذه التحالفات نادرة أو منعدمة فى المنطقة العربية، بل إن حجم التجارة البينية فى الأدوية العربية يقل كثيراً فى بعض البلدن عن التجارة فى الادوية الأجنبية، فعلى سبيل المثال تستورد المملكة العربية السعودية (وهى ثانى سوق عربى فى الحجم بعد مصر) ٣٫٥٪ فقط من احتياجاتها الدوائية من الدواء العربى، بينما تستورد ٧٨٪ من احتياجاتها من الدواء الاجنبى، ومثل هذه الأمور تحتاج إلى معالجات متأنية؛ حيث يمكن أن يكون السبب وراء ذلك ضعف فى التسويق أو عوامل تختص بجودة الدواء... الخ، وفى كل الاحوال.. فإن هناك حاجة للتحالفات الاستراتيجية فى صناعة الدواء العربية كمدخل للتفوق التكنولوجى، والوصول إلى صناعة دواء حقيقية، تعتمد على مدخلات بحث وتطوير من أجل تحقيق المستويات اللائقة من القيمة المضافة والتنافسية.

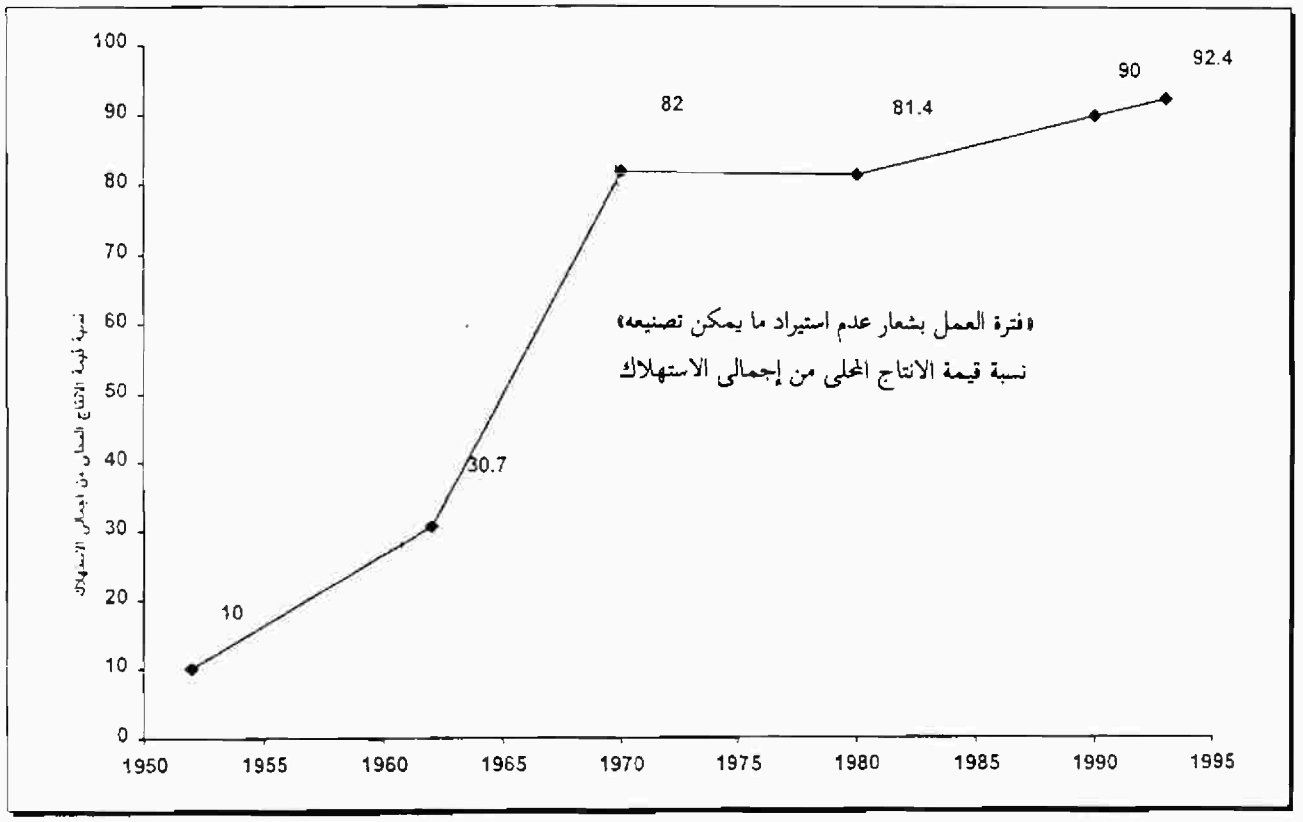

٣ ـ هدر إمكانيات البحث العلمى فى مؤسسات الدولة (الجامعات ومراكز البحوث) فى مصر:

* رغم أن البحوث التى تجرى فى كليات الصيدلة ومراكز الدوائية هى فى الأساس بحوث تطبيقية، ومن المفترض أن تخدم هدفين: أحدهما تطوير الصناعة الدوائية، والثانى ترشيد وتطوير العلاج بالأدوية.. إلا أن ذلك لم يكن هو الإطار

الرئيسى لهذه البحوث، حيث كان الهدف فى معظم الأحيان هو الحصول على الدرجة العلمية والترقى. وبالإضافة لهدر هذه الإمكانيات (الكوادر البشرية الممثلة فى الباحثين والوقت .... الخ) فقد حدث إهدار آخر خطير متتابع، وهو عدم الاستفادة الملائمة من جميع الحاصلين على الدكتوراه من الخارج؛ حيث كان كل واحد منهم عند عودته إلى الوطن على قدر كبير من التمكن والدراية فى أحدث التكنولوجيات العالمية وقت حصوله على الدرجة (من سويسرا، من أمريكا، «من المانيا، «من بلجيكا، من فرنسا.... الخ)، وكانت النتيجة النهائية فى معظم الأحيان إما عودة المبعوث من حيث جاء أو تغييب امكانياته مع الزمن بانخراطه فى اهتمامات أخرى، تختلف كماً ونوعاً عن الإمكانيات الإبداعية التى حملها معه إلى مصر، بعد حصوله على الدكتوراه. ولو قيس هذا الهدر بمعايير المال والزمن.. فإن خسارة قطاع الدواء الوطنى خسارة تاريخية فادحة.

٤ ـ دور الحكومة (فى مصر):

نظرا لاهمية صناعة الدواء؛ حيث تتميز بتطوير سريع وقيمة مضافة عالية، بالإضافة لما للدواء من أهمية استراتيجيه بالنسبة لحياة الإنسان.. فإن الحكومات تهتم بهذه الصناعه (سواء هى قطاع عام أو خاص) باعتبار أن فى تنميتها تنمية وطنية، غير أن الاهتمام الأساسى للحكومة فى مصر، انصب على الأسعار، ولم تدرك الحكومة دورها فى التنمية التكنولوجية لهذا القطاع، وفى تحفيزه على الارتقاء إلى المنافسة العالمية، وفى التكامل بينه وقطاعات صناعية أخرى كالصناعات الكيميائية، أو التكامل بينه وقطاعات التعليم والبحوث الدوائيه (فى وزارات التعليم والبحث العلمى والصحة)، وبقدر ما استفادت الحكومات المتعاقبة منذ أكثر من ربع قرن من القطاع العام الدوائي فى إتاحة الدواء للمواطنين بأقل أسعار ممكنة، بقدر ما تراخت هذه الحكومات عن دفع هذا القطاع للتنافسية اللازمة... وفى تقديرنا يحتاج القطاع العام الدوائى إلى خصوصيات تنموية، تختلف عن تلك الخاصة بمسيرة باقى شركات قطاع الأعمال وهو أمر جدير بمعالجة منفصلة.

٥ ـ سلبيات الوضعية الحالية فى مصر:

ومن السلبيات المثارة حاليا فى مصر بشأن قطاع الدواء، تلك التى وردت فى مقال للدكتور زكريا جاد (نقيب صيادلة مصر) فى أهرام ٩٥/١١/١٠، ونؤكد على حاجتها للتناول والمعالجة، وتتلخص فيما يلى:

ـ ارتفاع غير سوى فى الاستهلاك نتيجة عمليات الترويج.

ـ تركيز شركات القطاع الخاص على مزاحمة شركات القطاع العام فى المجموعة الدوائية، التى تنتجها، والابتعاد ـ فى الوقت نفسه ـ عن الأدوية المهمة والحساسة مثل أدوية السرطان والاوردة ومستحضرات التشخيص، والتى لايزال يتم استيرادها.

ـ الإفراط فى تسجيل الأدوية المتشابهة ذات التوزيع الواسع، مثل المضادات الحيوية والفيتامينات، وأدوية السعال والمسكنات وخلافه.

ـ الارتفاع المطرد فى أسعار الأدوية.

ـ دخول بعض الشركات العالميه لشراء شركات قائمه.

ـ تغير نسبة المساهمين فى الشركات المشتركة، وميلها إلى ملكية كاملة للجانب الأجنبى.

هذا، بالإضافة إلى سلبيات أخرى، أشرنا إليها من قبل، ومن أهمها:

ـ تأخر درجة نمو صناعة الخامات الدوائية عن الصناعة التشكيلية..

ـ ضعف نشاط البحوث والتطوير المتصل بنمو وتطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية.

ـ تأخر إنشاء بنية أساسية للتكنولوجيا الحيوية داخل الصناعة الدوائية.

ـ غياب رؤية قومية لتنمية الصناعة الدوائية تكنولوجيا.

ملحوظة عامة:

رغم أن معظم المشكلات التى أشرنا اليها تنبع من واقع صناعة الدواء فى مصر.. فإن التشابه فى الظروف التكنولوجية بين صناعة الدواء فى البلدان العربية المختلفة، وصناعة الدواء فى مصر يدفع إلى ضرورة الاستفادة من دراسة أوضاع النموذج المصرى، وكذلك إدراك الجميع للحاجة إلى التحالف، وإعادة البناء من أجل تنمية صناعة دوائية عربية قادرة على التطور الذاتى.